وكلاء «الشؤون» ناقشوا خطة الوزارة للمشاريع التطويرية وانشائية

ناقش مجلس وكلاء وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في اجتماعهم امس خطة الوزارة بشان المشاريع التطويرية والانشائية في جميع قطاعاتها ونسبة ما انجز من تلك المشاريع اضافة الى اللوائح الداخلية في جميع الادارات ومشاريع القوانين.

وقال وكيل الوزارة الدكتور مطر المطيري في تصريح صحافي عقب الاجتماع الذي ترأسه ان اللقاء الاسبوعي لقيادات الوزارة يهدف إلى تسريع وتيرة العمل وتقليص الدورة المستندية ووضع الحلول للصعوبات التي تواجه المشاريع في بعض القطاعات.

واضاف ان الاجتماع ناقش خطة الوزارة بشكل عام التي تضمنت المشاريع الانشائية والتطويرية مؤكدا انجاز عدد من المشاريع كمبنى دار المسنين في حولي ومبنى الخدمات العامة وثلاث حدائق في منطقة.

عقد اجتماعه الأسبوعي برئاسة الشيخ صباح الخالد

مجلس الوزراء: الولايات المتحدة ملتزمة بأمن واستقرار دول مجلس التعاون

الخالد مترئسا اجتماع مجلس الوزراء بالاناية

جانب من اجتماع الحكومة

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الاسبوعي بعد ظهر امس في قاعة مجلس الوزراء في قصر السيف برئاسة الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية وبعد الاجتماع صرح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله بما يلي: اطلع المجلس في مستهل اعماله على الرسائل التي تلقاها صاحب السمو امير البلاد من فخامة الرئيس الدكتور بوني ياي رئيس جمهورية بنين الصديقة والتي تعلقت بالعلاقات الثنائية القائمة بين البلدين الصديقين وسبل تنميتها في كافة المجالات والميادين.

كما اطلع مجلس الوزراء كذلك على الرسالتين التي تلقاهما حضرة صاحب السمو الامير من كل من سعادة جان كلود يونكر رئيس المفوضية الاوروبية ومن سعادة السيدة إيرينا بوكوفا المدير العام لليونيسكو والتي تعلقتا بالدور الريادي لدولة الكويت ولسموه وللمساهمات السخية المقدمة خلال مؤتمرات إغاثة الشعب السوري الشقيق ولتخفيف معاناته الإنسانية.

ثم اطلع مجلس الوزراء على الرسالتين الموجهتين من صاحب السمو الأمير لسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء المتضمنتين الشكر والتقدير لسمو رئيس مجلس الوزراء والسادة الوزراء ولكافة العاملين بالجهات المعنية على ما بذلوه من جهود كبيرة ومخلصة بنتائج المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا والذي أكد خلاله حضرة صاحب السمو الأمير للشعب السوري بأن المجتمع الدولي يقف إلى جانبه ويشعر بمعاناته وانه لن يتخلى عنه في محنته وان دولة الكويت قد ساهمت بقيمة 500 مليون دولار امريكي من القطاعين الحكومي والأهلي لدعم الوضع الإنساني للشعب السوري الشقيق آملا من المجتمع الدولي وضع هذه المأساة أمام اعينهم والعمل على تضميد جراح هذا الشعب الذي عانى الكثير.

وبهذه المناسبة عبر مجلس الوزراء عن بالغ التقدير والاعتزاز لمبادرة صاحب السمو الأمير لاستضافة دولة الكويت للمؤتمر معربا عن جزيل الشكر للتبرعات السخية التي قدمها المجتمع الكويتي بكافة مؤسساته وافراده لإغاثة المتضررين من ابناء الشعب السوري الشقيق وكذلك الدول المشاركة في هذا المؤتمر بما يعكس اهتمامها بهذه المأساة الإنسانية سائلا المولى القدير ان يزيح هذه الغمة عن الشعب السوري الشقيق ويفرج كربته.

ثم اطلع الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية المجلس بفحوى ما تم بحثه خلال اتصال فخامة الرئيس باراك اوباما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بحضرة صاحب السمو الأمير وكذلك اتصال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي تم خلالها بحث إطار الاتفاق السياسي الذي توصلت إليه مجموعة 5+1 مع جمهورية إيران الإسلامية وما تم التوصل إليه بهذا الشان حيث أكد التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن واستقرار دول مجلس التعاون.

كما اطلع مجلس الوزراء بنتائج اجتماعه مع كل من وزير خارجية مملكة النرويج بورجي بريندي ووزير خارجية لوكسمبورغ جانا سيلبورن والتي جاءت بمناسبة زيارتهما للبلاد لترؤس وفد بلادهما المشارك في المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا حيث بحث معهما سبل توطيد العلاقات الثنائية بين دولة الكويت وهذين البلدين الصديقين وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

كما اعتمد مجلس الوزراء مشروع مرسوم بتعديل بعض احكام المرسوم الصادر في 1979/4/4 في شان نظام الخدمة المدنية ورفعه لحضرة صاحب السمو حفظه الله ورعاه.

ثم بحث المجلس شؤون الامة واطلع بهذا الصدد على الموضوعات المدرجة على جدول اعمال جلسة مجلس الامة.

كما بحث المجلس الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي.

■ كل الشكر للتبرعات السخية التي قدمها المجتمع الكويتي لإغاثة المتضررين من الشعب السوري

■ تعديل بعض أحكام مرسوم نظام الخدمة المدنية ورفعه لصاحب السمو

لحماية الشعب اليمني وتثبيت أمنه واستقراره ودعم شرعيته والدفاع عن السعودية بوجه العدوان

«الخارجية»: التدخل في اليمن ينطلق من الالتزامات التعاقدية بمجلس التعاون والجامعة العربية

■ المباركي: استجابة الدول الأعضاء في تحالف دعم الشرعية لطلب الرئيس اليمني تستند إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة

■ التدخل يهدف إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار في دول مجلس التعاون باعتباره كلا لا يتجزأ وتقع مسؤوليته على دول المجلس كافة

المباركي خلال مشاركته في اجتماع كبار الموظفين في دول منظمة التعاون الاسلامي

جدة - كونا: اكد مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية أمس ان الكويت بادرت مع الأشقاء في مجلس التعاون والعرب لتقديم المساندة الفورية بكافة الوسائل ومنها التدخل العسكري لحماية اليمن وشعبه وتثبيت أمنه واستقراره ودعم شرعيته والدفاع عن السعودية بوجه العدوان.

وقال مدير إدارة المنظمات الدولية في الوزارة السفير جاسم المباركي في تصريح لـ«كونا» على هامش مشاركته في اجتماع كبار الموظفين في دول منظمة التعاون الإسلامي ان هذا الموقف «جاء انطلاقا من التزامات دولة الكويت التعاقدية في إطار مجلس التعاون وجامعة الدول العربية».

وأوضح ان استجابة الدول الأعضاء في تحالف دعم الشرعية لطلب الرئيس اليمني تستند إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والمادة الـ2 من ميثاق جامعة الدول العربية والمادتين الـ2 والـ3 من اتفاقية الدفاع العربي المشترك والمادتين الـ2 والـ3 من اتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي.

واضاف المباركي ان التدخل يهدف إلى «الحفاظ على الأمن والاستقرار في دول مجلس التعاون باعتباره كلا لا يتجزأ تقع مسؤوليته على دول المجلس كافة».

وقال ان «الأحداث التي شهدها اليمن الشقيق زعزعت أمنه وعبثت باستقراره جراء الانقلاب الآثم الذي نفذته ميليشيات «الحوثي» على الشرعية والتي يمثلها الرئيس عبدربه منصور هادي مشددا على ان «هذا الانقلاب اصبح يشكل تهديدا خطيرا لأمن اليمن والمنطقة واستقرارها فضلا عن تهديده للسلم والأمن الدوليين».

وأكد أن دول مجلس التعاون عملت منذ البداية على الحفاظ على أمن واستقرار اليمن من خلال المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية والتي حظيت بإجماع دولي على دعمها لإخراج اليمن من محنته وحقن دماء ابنائه والمحافظة على مقدراته.

وقال «ان الميليشيات الحوثية والقوى المتحالفة معها أبت إلا الاعتداء على الشرعية وتهديد أمن واستقرار دول المنطقة وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية الشقيقة وباشرت بتنفيذ تهديداتها بحشود مكثفة على حدود المملكة والقيام بإجراء مناورات عسكرية بمختلف الأسلحة المتوسطة والثقيلة».

وحول الوضع في سوريا وما يحدث من استمرار للنزاع وما له من آثار في تغذية الفكر المتطرف والإرهاب شدد السفير المباركي على أن الصراع الدائر في سوريا لن يتوقف إلا بالحوار ودعم جهود الأمم المتحدة ومبعوثها ستيفان دي مستورا من أجل التوصل إلى حل سياسي قائم على أساس مقررات جنيف «1» يلبي تطلعات الشعب السوري الشقيق.

وأكد ضرورة مواصلة الجهود لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري مشيرا إلى استضافة دولة الكويت في 31 من مارس الماضي للمؤتمر الثالث على التوالي للمانحين المنصرم لدعم الوضع الإنساني في سوريا.

وأوضح ان المؤتمر أسفر عن نتائج إيجابية تمثلت في توفير موارد مالية قدرها 3ر8 بليون دولار تبرعت الكويت بـ500 مليون دولار منها سيخصص جزء مهم منها لدعم دول الجوار التي تأثرت بشدة جراء نزوح ملايين السوريين إليها وفي مقدمتها «لبنان والأردن الشقيقان».

وتطرق السفير المباركي إلى القضية الفلسطينية مؤكدا انها تبقى في قلب اهتمامات العالم الإسلامي حيث «سازال المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين يرزح تحت نير الاحتلال الصهيوني وسازال شعبنا العربي الفلسطيني الصابر المجاهد يكافح في سبيل استعادة حريته وتحرير أرضه وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف».

وجدد التأكيد على أن دولة الكويت ستبقى داعمة لجهود الشعب الفلسطيني برئاسة الرئيس محمود عباس سياسيا واقتصاديا.

وحول تحدي الإرهاب الذي تواجهه الدول الإسلامية في الوقت الراهن قال ان العالم الإسلامي يواجه تحديا غير مسبوق يتمثل في بروز عصابات احترفت القتل والإرهاب باسم الإسلام وهو براء منها وأحدثت أعمالها تشويها بالغ السوء للاسلام.

وأضاف «ارتأت دولة الكويت في ضوء هذه التحديات الكبيرة والمتمثلة بظاهرة الإرهاب والجماعات الإرهابية التكفيرية المتطرفة وتنامي ظاهرة «الإسلاموفوبيا» أن يكون عنوان الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي «الرؤية المشتركة لتعزيز التسامح ونبذ الإرهاب»».

أجرت القرعة على 396 قسيمة حكومية في منطقة توسعة الوفرة

«السكنية»: ما تم نشره حول «قانون من باع بيته» لم يعتمد بعد

■ الوقيان: القواعد التنظيمية المشار إليها تصدر بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للرعاية السكنية دون غيره

■ المؤسسة بصدد عرض موضوع «قانون من باع بيته» على مجلس الادارة لبحثه ودراسته واتخاذ ما يلزم بشأنه

بدر الوقيان

اكد المدير العام للمؤسسة العامة للرعاية السكنية المهندس بدر الوقيان ان ما تم نشره في بعض الصحف المحلية حول «قانون من باع بيته» لم يتم اعتماده بعد.

وقال الوقيان في تصريح صحافي امس إن ما تم نشره في شان القواعد التنظيمية للقانون رقم 2 لسنة 2015 الصادر بتعديل بعض احكام القانون رقم 47 لسنة 1993 بشان الرعاية السكنية والمتعلق بتوفير سكن ملائم للمواطنين الذين تصرفوا في مساكنهم المموله بقرض من بنك الائتمان الكويتي لم يتم اعتماده بعد.

واضاف ان القواعد التنظيمية المشار إليها تصدر بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للرعاية السكنية دون غيره مشيرا الى ان المؤسسة بصدد عرض الموضوع على مجلس الادارة لبحثه ودراسته واتخاذ ما يلزم بشأنه.

واجرت المؤسسة العامة للرعاية السكنية امس القرعة على القسائم الحكومية في منطقة توسعة الوفرة وتشتمل على 396 قسيمة على مساحة 600 مترمربع.

وقالت المؤسسة في بيان صحافي إنها سبق ان اعلنت اسماء المواطنين المستحقين لدخول هذه القرعة بناء على اولوية الطلب الاسكاني التي وصل التخصيص لها حتى تاريخ 20 ابريل 2011 وما قبل.

ويضم مشروع توسعة الوفرة 2426 وحدة سكنية وتبلغ مساحة كل منها 600 متر مربع ويشتمل المشروع على العديد من المباني العامة التي تنشئها المؤسسة في المشاريع المماثلة بهدف توفير جميع الخدمات لسكان المشروع.

ويشتمل المشروع على خدمات تعليمية كالمدارس بمراحلها كافة وعلى خمس رياض اطفال وست مدارس ابتدائية بنين وبنات واربع مدارس متوسطة بنين وبنات واربع مدارس ثانوية بنين وبنات اضافة الى الخدمات الصحية (مركز صحي ومركز اسعاف) إلى جانب مركز الضاحية الذي يشتمل على سوق مركزي ومركز تنمية المجتمع واقرع للجمعيات التعاونية وعدد من المساجد.

وستجهز تلك الخدمات بالتزامن مع انتهاء المواطنين من إنجاز قسائمهم حتى يستفيد المواطنون منها فور سكنهم لمنازلهم كما يتميز المشروع بالتخطيط العمراني الحديث من حيث المداخل والمخارج والارتدادات ومواقع الحدائق العامة والممرات المزروعة.

وعن الطرق الرابطة للمشروع فسيتم تطويرها بما يخدم المشروع والمدن السكنية المجاورة كطريق ميناء عبدالله - الوفرة وطريق الزور - الوفرة كما ان مشروعي مدينة صباح الاحمد الاسكانية ومدينة الخيران الاسكانية المجاورين لمنطقة توسعة الوفرة سيكونان داعمين للمشروع من ناحية توفير الخدمات.